Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Special):84-101
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7. Special.6

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Measuring and Analyzing the Reality of Fiscal Policy Tools to Curb Drug Trade and Their Impact on the Social Dimension of the Iraqi Economy

Mohamed Noori Alhamdany
Middle Technical University - Anbar Technical Institute
mohammed.noori@mtu.edu.iq

Key words:
Public Revenues, Public Expenditures, Unemployment, Poverty.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	29 ***Dec***. 2024
Accepted	19 ***Jan***. 2025
Avaliabble online	14 ***Feb***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Mohamed Noori Alhamdany
Middle Technical University

Abstract:
The aim of this research is to examine the impact of fiscal policy through its tools (public revenues and public expenditures) on the social dimension, specifically focusing on (unemployment and poverty), in the context of combating the financing of drug trade in the Iraqi economy. The study uses quarterly data for the period (2004-2023) and employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results show an inverse relationship between fiscal policy tools (public revenues and public expenditures) and unemployment. Additionally, the relationship between public expenditures and poverty was also inverse. These relationships hold for both the short and long term and align with economic theory. Furthermore, the relationship between public revenues and poverty was inverse in the short term and positive in the long term. The study recommends supporting small and medium-sized enterprises to reduce poverty, which is a key factor in combating the spread of drugs, as well as increasing investment in productive sectors to reduce reliance on illegal activities.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Special):84-101
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7. Special.6

قياس وتحليل واقع أدوات السياسة المالية للحد من تجارة المخدرات وأثرها على البعد الاجتماعي للاقتصاد العراقي

م. محمد نوري الحمداني
الجامعة التقنية الوسطى ـ المعهد التقني الانبار
mohammed.noori@mtu.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث لبيان أثر السياسة المالية بأدواتها (الايرادات العامة والنفقات العامة) على البعد الاجتماعي بأبعاده (البطالة والفقر) لمكافحة تمويل تجارة المخدرات في اقتصاد العراق باستخدام بيانات ربع سنوية للمدة (2004-2023)، باستخدام نموذج (الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)) واظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين أدوات السياسة المالية (الايرادات العامة والنفقات العامة) مع البطالة، اما العلاقة بين النفقات العامة والفقر فكانت عكسية، وأن جميع العلاقات سابقة الذكر تنطبق على الاجلين الطويل والقصير وهذه العلاقات تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وكانت العلاقة بين الايرادات العامة والفقر عكسية في الاجل القصير، وطردية خلال الاجل الطويل، وأهم ما يوصي البحث أليه دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقليل البطالة، وهو عامل رئيسي في مكافحة انتشار المخدرات، وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لتقليل الاعتماد على الأنشطة غير القانونية.

الكلمات المفتاحية: الايرادات العامة، النفقات العامة، البطالة، الفقر.

المقدمة:

في الآونة الأخيرة، شهد العراق زيادة ملحوظة في ظاهرة تجارة المخدرات، مما جعلها تهديدًا خطيرًا للأمن الوطني، فقد تحول العراق من مجرد ممر إقليمي لعبور المخدرات إلى أحد المراكز الرئيسية في تجارة المخدرات العابرة للحدود، مما يضع أمامه تحديات كبيرة في المستقبل بسبب التداعيات السياسية، الأمنية، الاجتماعية، والاقتصادية لهذه التجارة، وبدأت هذه الظاهرة بالتصاعد بشكل ملحوظ بعد عام 2003 عقب الغزو الأمريكي، حيث ساهمت الفوضى الأمنية وضعف الاستقرار السياسي في توسع تجارة المخدرات بشكل غير مسبوق. ومن أبرز المواد المخدرة المنتشرة في العراق الكريستال والكبتاغون والحشيش والهيروبين والأفيون، التي تُنقل عبر طرق برية وجوية وبحرية متنوعة، كما أسهمت هذه التجارة في زيادة أعداد المدمنين والمتعاطين، خصوصًا بين فئة الشباب، مما يزيد من خطورة الظاهرة. تتغلغل هذه الظاهرة داخل المؤسسات الأمنية، مما يزيد من تعقيد الأمور، حيث يرتبط تصاعد الجريمة المنظمة، مثل القتل العمد والانتحار والاغتصاب، بهذه الظاهرة بشكل وثيق، وتساهم عدة عوامل في تفاقم المشكلة، مثل غياب مؤسسات التأهيل الصحي، ضعف الرقابة الحكومية على الأدوية الداخلة إلى العراق، وعدم تحديث قانون مكافحة المخدرات الذي صدر في عام 2017 ليتماشى مع التطورات الراهنة، ولم يتم تشديد العقوبات ضد تجار المخدرات أو إنشاء جهاز قانوني مختص أو دائرة استخبارات فعالة في مجال مكافحة المخدرات، كما أن عدم توقيع العراق على اتفاقيات إقليمية ودولية لمكافحة المخدرات يعقد من جهود الحكومة في مواجهة هذا التحدي الخطير، وفي هذا السياق، تعتبر السياسة المالية عنصرًا حيويًا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (JEREMY,2010)، حيث تسهم في ضبط مستويات الدخل القومي، وتقليص البطالة، وتقليل آثار التضخم، وبالتالي المساهمة في مكافحة تفشي المخدرات (Christou,et.al.,2019).

مشكلة البحث:

أن الاقتصاد العراقي يمتلك موارد بشرية ومالية كبيرة، لكنه لا يزال يعاني من عدم قدرته على اتباع سياسة مالية تهدف إلى توظيف الموارد المالية للوصول بالمتغيرات الاقتصادية الكلية إلى المستوى المرغوب اقتصاديًا (Maréchal,2021)، سببها اختلال نموها في ظل الاقتصاد الريعي الأحادي، الذي يفتقر إلى القدرة على التجديد والمرونة السياسية (SinghaRoy,2003)، مما أثر بصورة سلبية على مسار النمو والتنمية الاقتصادي في العراق، الأمر الذي يطرح التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تسهم السياسة المالية في تحسين البعد الاجتماعي والقضاء على تمويل التجارة بالمخدرات في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث:

تتأطر الأهمية من خلال بيان أثر السياسة المالية بأدواتها على مؤشر البعد الاجتماعي، لا سيما أن العراق يمتلك طاقات وامكانيات مالية وبشرية قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على ظاهرة المخدرات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى اتباع آليات فعالة تمكنه من تطبيق أدوات السياسة المالية والاصلاح الهيكلي في الاقتصاد العراقي للتغلب على الازمات التي يعاني منها العراق من التضخم والبطالة والفقر والمخدرات.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها تؤثر السياسة المالية بشكل ايجابي من خلال مساهمته في تقليل معدلات البطالة والتضخم والفقر في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي لبيان العلاقة بين السياسة المالية ودورها في مكافحة تمويل المخدرات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Al-Zubaidi,2013)، **بعنوان: تحليل الاثر المتبادل بين الانفاق الحكومي والاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2012)**، تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية والتبادلية بين مؤشر الاتفاق الحكومي الاجتماعي ومؤشر النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج التحليل القياسي VAR، وأظهرت النتائج أن تأثير بنود الاتفاق على الرفاهية الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، له تأثير أكبر على النمو الاقتصادي مقارنة بتأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي على تحسين المستوى المعاشي، وتم الوصول إلى هذه الاستنتاجات من خلال استخدام اختبار السببية (لكرانجر).
2. دراسة (Al-Arbawi,2022)، **الانفاق العام بين ضرورات الانفاق الاجتماعي وبعض متطلبات التنمية المستدامة: العراق حالة دراسية للمدة (2004-2019)**، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الإنفاق الاجتماعي في العراق وتحليل تطور المبالغ المخصصة له، بالإضافة إلى دراسة كيفية توزيع هذه المبالغ على القطاعات الأساسية مثل التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، والتربية. يتم التركيز على قياس مساهمة هذا الإنفاق في

تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد، واستخدام الأسلوب الكمي لتحليل العلاقة بين المتغيرات عبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتهدف الدراسة إلى متابعة تطور معدلات الإنفاق الاجتماعي ومكوناته، وتحديد تأثيرها على مؤشرات التنمية المستدامة، أبرز الاستنتاجات تشير إلى غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين بعض المتغيرات المدروسة في النماذج المستخدمة، فضلاً عن وجود تناقضات مع بعض العلاقات الاقتصادية النظرية المتوقعة.

الإطار النظري

أولًا: السياسة المالية

وهي انشطة حكومية مالية معنية في تنمية واستقرار الاقتصاد، وهذه الانشطة هي أدوات السياسة المالية (الضرائب، الانفاق، إدارة الدين، والموازنة العامة) (Irvine&Ian,2014:128)، ويجب أن تنسق وتدنج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان (Al-Amiri&al-helu,2020:20)، ومن مفهوم اخر تعرف بأنها الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في التأثير على الاقتصاد من خلال (النفقات، الدخل، والإيرادات) (Ginette,2006:250).

1. **أدوات السياسة المالية:** تمثيل أدوات السياسة المالية من خلال الأتي:

أ- **النفقات العامة**: عبارة عن مجموعة من المبالغ النقدية التي تخرج من الذمة المالية للدولة او احدى هيئاتها أو دوائرها العامة بهف اشباع حاجات عامة للمجتمع(Awad,2013:10).

ب- **الايرادات العامة:** هي مبالغ مالية تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة ومحددة وذلك بهدف تغطية نفقاتها العامة وتمويلها(Nasser,2019:4).

ت- **الموازنة العامة:** تعكس الخطة المالية والنقدية للحكومة فإن تأثيرها الاجتماعي واضح على الأفراد في المجتمع من خلال الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم مما يمنح الفرد شعوراً بالانتماء والوطنية داخل الدولة (Alavuotunki&Sandström,2019)، فضلاً عن ذلك انها تلبي مؤسسات القطاع الخاص بالاحتياجات الأساسية للحفاظ على مخزونها المالي من خلال فتح قنوات استثمارية جديدة واتاحة السيولة النقدية الكافية لسد متطلبات التنمية الاجتماعية (Hamad,2021:13)، والجدول (1) يوضح تطور معدلات السياسة المالية خلال مدة البحث في الاقتصاد العراقي.

الجدول (1): الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2023)(ترليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة
2004	32.982.736	32.117.491	2014	105.553.059	112.192.226
2005	40.453.890	26.375.175	2015	66.406.252	70.417.515
2006	49.055.361	38.806.795	2016	54.409.270	73.571.436
2007	54.649.451	39.031.232	2017	77.422.955	75.490.115
2008	80.641.182	59.403.375	2018	106.569.834	80.873.189
2009	55.243.353	55.589.025	2019	107.569.996	111.723.523
2010	70.178.223	70.134.201	2020	63.199.689	76.082.443
2011	108.807.392	78.757.666	2021	109.081.500	102.849.422
2012	119.466.224	105.139.576	2022	111.436.241	104.345.823
2013	109.120.395	119.127.527	2023	112.235.862	110.331.611

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث الموقع الاحصائي، النشرة الإحصائية السنوية (2004-2023).

إن اعتماد العراق على إيرادات النفط بشكل رئيسي يعكس الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد الوطني. من الضروري أن تبذل الدولة جهودًا أكبر لتعزيز الإيرادات من خلال تطوير نظم الضرائب والرسوم الجمركية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، إلى جانب دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى في القطاع الخاص، وهذا التنوع سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، وبالتالي تقليل العجز المالي في الميزانية، وتحقيق فائض مالي يمكن استغلاله بشكل فعال لتحقيق استقرار اقتصادي ونمو في مختلف القطاعات، وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في النفقات العامة بين عامي (2004-2023)، فقد كانت النفقات التشغيلية هي المستفيد الأكبر من هذه الزيادة، بينما كانت النفقات الاستثمارية في أدنى مستوياتها، أذ كان من المفترض أن يتم استثمار الزيادة في الميزانية في مشاريع ضخمة، بما في ذلك بناء البنية التحتية وتشغيل المصانع والمختبرات التي تساهم في تنويع الاقتصاد العراقي، إلا أن الفساد الإداري، والهدر المالي، والتحديات المالية قد تسببت في عجز كبير في الميزانية، بحيث أصبح من الصعب تغطية حتى رواتب الموظفين، وهذه المشكلة تبرز ضعف الانضباط المالي والإداري داخل الحكومة، وبالرغم من تحسن الوضع الاقتصادي بعد عام 2020 وانفتاح المنافذ التجارية، لا يزال العراق يواجه تحديات كبيرة تتعلق بكفاءة إدارة المال العام والارتقاء بالاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط.

2. **عقبات تطبيق السياسات المالية:** يمكن بيان أهم هذه العقبات أو الصعاب في هذا السياق الآتي (McConnell,1984:260):

أ- توجد تحديات فنية تتعلق بصعوبة التنبؤ الدقيق بالدورات الاقتصادية، مما يفرض ضرورة اختيار وتوقيت الإجراءات الاقتصادية بعناية، وتنفيذها في الوقت المناسب لتحقيق أفضل النتائج.

ب- هناك مشكلات أخرى تتعلق بمدى فهم المجتمع للإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة فيما يتعلق بفرض ضرائب جديدة أو تقليص النفقات العامة، مما قد يتسبب في قلق من جانب الرأي العام.

ت- بالإضافة إلى بعض المخاوف من أن يؤدي الإنفاق الحكومي إلى تدخل مباشر في النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص، مما يضر بدوره ويحد من قدرته على الإبداع والنمو، وبالتالي يعيق عملية التنمية المستدامة، وهذا يتناقض مع الدور الأساسي للقطاع العام ومسؤولياته.

ثانيًا: البعد الاجتماعي

تعتبر الموارد البشرية من الركائز الأساسية للثروة ورأس المال، فالفرد هو المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، حيث يسهم في تراكم رأس المال، ويقوم باكتشاف الموارد الطبيعية، كما أنه يشكل الأساس في بناء المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (Awad&Al-Qaisi,2023)، وتسعى المؤسسات إلى تنمية مهارات ومعارف أعضائها وتقديم أفضل الخدمات الصحية لضمان صحة ونشاط هؤلاء الأفراد، فلا يمكن للمؤسسات تحقيق أهدافها الاجتماعية في التنمية إلا من خلال ضمان حياة صحية وتعزيز رفاهية جميع الأفراد، بغض النظر عن أعمارهم. تلعب الخدمات الصحية دورًا محوريًا في تحسين الصحة البدنية والعقلية للأفراد، مما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة (Jany,2022)، يعتبر امتلاك قوة عاملة مؤهلة ومتحمسة عاملًا أساسيًا في بناء نمو مستدام، حيث يُعد ضمان التعليم الجيد والشامل وتعزيز فرص التعلم على المدى الطويل من العناصر الضرورية لتحقيق ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان حياة جميع أفراد المجتمع يعتمد بشكل كبير على تحسين النظام التعليمي، الذي يُعتبر أساسًا للتنمية المستدامة واكتساب المهارات والمعرفة، كما يسهم التعليم في تشجيع الأفراد على تطوير الابتكار الفكري والروحي، ويساعد على كسر الحواجز الطائفية والعرقية، مما يعزز الوحدة والتعايش المشترك (Adib,2002:6)، ومن أهم هذه المؤشرات:

أ- **البطالة:** حالة التوقف الإجباري للعمل في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، على الرغم من قدرة الفرد المتمتع بالخبرة على أداء العمل ورغبته في المساهمة في الإنتاج، ويحدث هذا التوقف رغم توفره للقدرة البدنية والعقلية على أداء المهام المطلوبة، ولكن يظل غير قادر على ممارسة عمله ضمن الأجر المحدد، مما يعكس وجود معوقات اقتصادية أو هيكلية في سوق العمل (Rashwan,2015:22).

ب- **الفقر:** يشير هذا إلى الدخل اليومي العام الذي لا يكون كافيًا لتلبية احتياجات الحياة الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، مما يترتب عليه عدم القدرة على الحفاظ على مستوى من الكفاءة البدنية والصحية، ويؤثر هذا النقص في الدخل على قدرة الأفراد على العيش بشكل مستدام والتمتع بحياة ذات جودة مناسبة (Lahilah&Jassas,2010:173).

جدول (2): معدل البطالة والفقر في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	البطالة	معدل التغير السنوي	الفقر	معدل التغير السنوي	السنة	البطالة	معدل التغير السنوي	الفقر	معدل التغير السنوي
2004	26.90	-	22.41	-	2014	10.00	13.3	22.5	50.0
2005	17.90	-33.5	22.87	2.1	2015	16.80	68.0	23.4	4.0
2006	17.40	-2.8	22.32	-2.4	2016	12.70	-24.4	23.2	-0.9
2007	19.20	10.3	22.5	0.8	2017	11.90	-6.3	21.9	-5.6
2008	16.02	-16.6	21.26	-5.5	2018	11.71	-1.6	20.05	-8.4
2009	14.21	-11.3	20.75	-2.4	2019	10.30	-12.0	21.4	6.7
2010	12.20	-14.1	22	6.0	2020	14.00	35.9	28.6	33.6
2011	17.40	42.6	19.67	-10.6	2021	17.60	25.7	27.4	-4.2
2012	14.32	-17.7	18.9	-3.9	2022	19.5	10.8	29.7	8.4
2013	8.83	-38.3	15	-20.6	2023	21.3	9.2	31.2	5.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث الموقع الاحصائي، النشرة الإحصائية السنوية (2004-2023).

يتضمن الجدول تحليلًا لمعدلات البطالة والفقر في العراق خلال المدة من 2004 إلى 2023، حيث يظهر اتجاهًا عامًا نحو التحسن النسبي في بعض السنوات، ولكنه يتخلله فترات من التدهور بسبب تأثيرات اقتصادية وسياسية مختلفة. في بداية المدة ، كانت معدلات البطالة والفقر مرتفعة جدًا، حيث وصلت البطالة إلى 26.9% والفقر إلى 22.41% في عام 2004، وهو ما يعكس تأثيرات الحرب وعدم الاستقرار الأمني في البلاد، وخلال المدة من 2005 إلى 2010، شهدت البطالة والفقر انخفاضًا تدريجيًا مع تحسن طفيف في الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولكن مع استمرار تحديات كبيرة بسبب ضعف البنية التحتية والفساد الإداري. ومع ذلك، في المدة من 2011 إلى 2016، شهد الاقتصاد العراقي تدهورًا مرة أخرى، حيث تأثرت معدلات الفقر والبطالة بشكل واضح بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية والحرب ضد تنظيم داعـش، وهو ما زاد من الضغط على الميزانية العامة وأدى إلى تراجع التنمية الاقتصادية، وابتداءً من 2017، بدأت معدلات البطالة والفقر في التحسن التدريجي نتيجة لتحرير المناطق المحتلة وتحسن نسبي في أسعار النفط، إلا أن التحسن كان بطيئًا بسبب استمرار التحديات الهيكلية والاقتصادية، وبعد 2020، تأثرت الأوضاع الاقتصادية بجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط مرة أخرى، مما أدى إلى تراجع جديد في المؤشرات الاقتصادية، وبشكل عام، يعكس الجدول حالة الاقتصاد العراقي المتقلبة التي ترتبط بشكل كبير بالعوامل الخارجية مثل أسعار النفط، والعوامل الداخلية مثل الاستقرار السياسي والفساد، ما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات شاملة لتحفيز التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

ثالثًا: المخدرات

أ- المفهوم:

المخدرات تُعرَّف بأنها أي مادة تؤثر على العقل، مما يؤدي إلى تشويشه، تثبيطه، أو تخديره، وتسبب تغييرات في طريقة تفكير الفرد وسلوكه وشخصيته، يؤدي الاستخدام المتكرر للمخدرات إلى الاعتياد عليها، والذي قد يتطور إلى إدمان، حيث يعتمد الفرد عليها بشكل كامل سواء من الناحية النفسية أو الجسدية (Ksir&Hart,2022)، ووفقًا لتعريف منظمة الصحة العالمية (World Health Organization)، تُعد المخدرات جميع المواد المستخدمة في الأغراض الطبية والتي يؤدي تعاطيها إلى إحداث تغييرات في وظائف الجسم والعقل، وقد تترتب على استخدام هذه المواد تأثيرات خطيرة على الصحة النفسية والجوانب الاجتماعية للفرد.

ب- اسباب تعاطي وانتشار المخدرات:

يمكن بيان أهم الاسباب لتعاطي وانتشار المخدرات داخل المجتمع:

1- تعتبر شخصية المدمن من العوامل الرئيسية المؤثرة في تعاطي المخدرات، حيث يُلاحظ ارتباط قوي بين بعض الاضطرابات النفسية وتزايد احتمالية الإدمان، وقد يعاني بعض الأفراد من الشخصية الاجتماعية المتهيبة التي تتسم بالخجل المفرط، أو الشخصية الاكتئابية التي تواجه مشاعر العجز واليأس المستمر، كما أن الشخصيات القلقة، والنرجسية، وغير الناضجة، تميل إلى البحث عن مسكنات نفسية، مما قد يقودهم إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من التوترات العاطفية أو الاجتماعية، وقد يُلاحظ في بعض الحالات أن الأفراد الذين يعانون من حالات نفسية مشابهة يميلون إلى الانخراط في سلوكيات إدمانية نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية المحيطة (Soler&Malvaso,2019).

2- يعد ضعف القيم الأخلاقية والدينية أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في انتشار ظاهرة إدمان المخدرات. عندما تضعف القيم الإسلامية أو يغيب الوعي الأخلاقي، يصبح الفرد أكثر عرضة للتأثر بالعوامل السلبية المحيطة به، كمجالسة رفقاء السوء الذين يشجعون على اتخاذ قرارات غير صائبة، والشعور بالفراغ الذي يدفع البعض للبحث عن وسائل تهدئة نفسية مثل المخدرات، كما أن حب التقليد والتحدي لدى بعض الأفراد، خاصة المراهقين، قد يجعلهم ينجذبون إلى سلوكيات غير صحية كوسيلة لإثبات الذات أو المواكبة، ويمكن ملاحظة أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى التأثيرات السلبية للبيئة المحيطة، تساهم في تزايد حالات الإدمان بين فئة الشباب، ما يعكس غياب الدعم الاجتماعي والأخلاقي. (Eysenck&Eysenck,2018).

3- تعتبر تربية الأبناء في بيئة غير مستقرة أخلاقيًا من العوامل الحاسمة التي تساهم في تشكيل شخصية الفرد وعلاقته بالمخدرات، فقد يكون للقدوة السيئة من أحد الوالدين أو كليهما تأثير كبير في جعل الأبناء يتبنّون سلوكيات ضارة، وإذا كان أحد الوالدين مدمنًا على المخدرات، فإن الطفل قد يرى هذا السلوك كمثال يحتذى به ويشعر أن الإدمان هو وسيلة للتعامل مع مشاكل الحياة، كما أن انشغال الوالدين عن أبنائهم بسبب مشاغل الحياة أو العمل، يمكن أن يؤدي إلى غياب الرقابة والعناية اللازمة في هذه المرحلة الحساسة، وقد تؤدي مشكلات مثل عدم التكافؤ بين الزوجين أو القسوة في تربية الأبناء إلى اضطرابات نفسية تؤدي إلى البحث عن مخرج عبر تعاطي المخدرات، أذ يعاني العديد من الأطفال من بيئات أسرية غير مستقرة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من تعرضهم لمخاطر الإدمان (Winters&Lee,2017).

4- يشكل توفر مواد الإدمان من خلال المهربين والمروجين أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة انتشار المخدرات، خصوصًا في ظل الانفتاح الاقتصادي وتزايد حركة التجارة غير الشرعية، فمع تحسن وسائل النقل والتواصل، أصبح من السهل نقل المخدرات عبر الحدود وبيعها داخل الأسواق المحلية، وعندما تضعف الرقابة القانونية وتقل القدرة على متابعة الأنشطة التجارية المشبوهة، يزداد الوضع سوءًا، وساهم ضعف الإجراءات الرقابية في تسهيل تدفق المخدرات إلى الأسواق، مما يزيد من التحديات الامنية والاجتماعية والصحية، كما أن القوانين غير المفعلة بشكل كامل قد تترك المجال مفتوحًا للمهربين والمروجين للعمل بحرية، مما يعمق أزمة المخدرات ويزيد من عدد المدمنين في المجتمع (Rehm&Shield,2019).

5- تعتبر البطالة من أبرز العوامل التي تساهم في تفشي ظاهرة المخدرات، حيث يجد العديد من الأفراد الذين يعانون من نقص الفرص الاقتصادية وسيلة للهروب من واقعهم عبر اللجوء إلى المخدرات، كما أن الحروب والنزاعات تؤدي إلى تدمير البنية الاجتماعية وتفكك الأسر، مما يزيد من عرضة الشباب للمخدرات، وأثرت الحروب المستمرة والنزاعات المسلحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما انشأ بيئة خصبة لنمو تجارة المخدرات بين الفئات التي عانت من التهميش والفقر، أما بالنسبة للأمن الاجتماعي، فإن تدهوره يزيد من الأوضاع التي تدفع الأفراد للانغماس في عالم المخدرات كوسيلة للهروب من الضغوط النفسية والاجتماعية، ويساهم الإنترنت في تسهيل الوصول إلى المواد المخدرة، حيث أصبح الشباب قادرين على شراء المخدرات من خلال منصات التواصل الاجتماعي بسهولة، وتساهم الفجوة الثقافية الناتجة عن تباين مستويات التعليم والفهم الاجتماعي، في نقص الوعي حول مخاطر المخدرات، مما يجعل بعض الفئات عرضة لتأثيرات تجار المخدرات والإدمان (Vohs&Baumeister,2016).

رابعًا: الاثار الاجتماعية والاقتصادية للمخدرات في العراق

1- تسبب الأزمات المتعددة في العراق في تدمير العلاقات الاجتماعية التي كانت تعتبر نموذجًا يحتذى به، مما أدى إلى إضعاف النسيج الأخلاقي للمجتمع. كما تفشى الفساد على مختلف مستوياته، سواء كان في القطاع الإداري أو في الحياة الاجتماعية، مما أسهم في ازدياد معدلات الجرائم والرشوة، وأدى إلى تداعيات سلبية على تماسك المجتمع واستقراره. ففي السنوات الأخيرة، شهد العراق ارتفاعًا ملحوظًا في حالات الفساد الإداري، حيث أصبحت الرشوة جزءًا من الروتين اليومي في العديد من المؤسسات الحكومية. كما أدى هذا الوضع إلى تفشي الجرائم الاجتماعية، مثل الاختلاس والسرقة، مما ساهم في تدهور الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

2- أدى تفشي الأزمات الأمنية والاجتماعية في العراق إلى ظهور ظواهر خطيرة مثل الاختطاف والاغتيالات، حتى بعد دفع المبالغ المالية المطلوبة من قبل العائلات المتضررة. هذه الممارسات، التي لا تقتصر على تزايد الفوضى الأمنية، ساهمت أيضًا في اختلال توازن الهيكل الاجتماعي. كما تفاقمت مشكلة الفقر بشكل ملحوظ، حيث انخفضت مستويات المعيشة بشكل كبير للغالبية العظمى من المواطنين، مما ألقى بظلاله على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد (AlDabbagh,2015).

3- شهد العراق في السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في معدلات الجريمة بأنواعها المختلفة، حيث تنوعت الجرائم بين السرقات والقتل والفساد، وتداخلت هذه الجرائم مع الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد. كما أدى التدهور الاقتصادي إلى تفشي الفوضى في جميع المجالات، مما ساهم في إضعاف الأمن الاجتماعي، فتسببت الأزمة الاقتصادية في العراق، الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وارتفاع معدلات البطالة، في

ازدياد الجرائم الاقتصادية مثل تهريب الأموال والفساد الإداري، وتم الكشف عن شبكة من المسؤولين الحكوميين الذين كانوا يختلسون الأموال العامة لتورطهم في صفقات مشبوهة، وهو ما أثر سلبًا على استقرار الاقتصاد الوطني وزاد من الفوضى السياسية التي عانت منها البلاد (AlRubaye,2021).

4- أدى استنزاف رؤوس الأموال الوطنية من خلال تحويل العملات الأجنبية إلى خارج العراق وتعطيل المشاريع الصناعية إلى إضعاف الدخل القومي للبلاد، كما ساهم ذلك في تراجع الطاقة الإنتاجية التي كانت أصلاً ضعيفة نتيجة انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، مما انشأ بيئة اقتصادية غير مستقرة تزيد من معدلات البطالة والفقر، هذه الظروف ساهمت في ازدياد بعض الأنشطة غير القانونية مثل تجارة المخدرات، حيث أصبح بعض الأفراد الذين فقدوا وظائفهم أو عجزوا عن إيجاد فرص عمل يلجؤون إلى هذه التجارة كوسيلة لتأمين مصدر دخل، فقد يلجأ فئة شباب من المناطق الفقيرة في العراق إلى الانخراط في تجارة المخدرات نتيجة لانعدام الفرص الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، وفي بعض الحالات، تُستخدم هذه الأنشطة غير القانونية كوسيلة للهروب من الفقر أو لتأمين حياة أفضل، وهو ما يعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد (International Monetary Fund,2021).

الجانب العملي

قياس أثر العلاقة بين أدوات السياسة المالية والبعد الاجتماعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

أولًا: تحديد متغيرات النموذج

يتم في هذه الفقرة عرض نتائج النماذج القياسية المستعملة في قياس تأثير السياسة المالية في تحقيق بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews12)، كما تغطي بيانات الدراسة الحالية المدة الزمنية (2004-2023)، وبسبب قصر السلسلة الزمنية للمتغيرات المستعملة للقياس استعمل الباحث آلية ضمن برمجية (Eviews12) لإبدال البيانات السنوية إلى فصلية (ربع سنوية).

الجدول (3): توصيف متغيرات البحث

اسم المتغير	الرمز	النوع
الإيرادات العامة	X_1	مستقل
النفقات العامة	X_2	مستقل
البطالة	Y_3	تابع
الفقر	Y_4	تابع

المصدر: عمل الباحث.

ويتكون البحث من نموذجين وهي كالتالي:

1. أنموذج البطالة:

$$Y_3 = a + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + Ui \quad \ldots\ldots 1$$

2. أنموذج الفقر:

$$Y_4 = a + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + Ui \quad \ldots\ldots 2$$

ثانيًا: نتائج اختبار الاستقرارية

استخدم برنامج (Eviews12) لاختبار ثبات متغيرات الدراسة لتحديد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة وما إذا كان هناك جذر الوحدة، لذلك يجب اختبار النموذج القياسي للتأكد من ثباته

قبل التقدير، من أجل حل مشكلة الانحدار الزائف، حيث أن المتغير المستقر يعود إلى حالة التوازن طويلة المدى، وبعد اختبار ثبات السلسلة الزمنية حصلنا على النتائج التالية:

الجدول (4): اختبار فيلبس بيرون (pp) لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) , at Level					
	Variables	**Y_1**	**Y_2**	**X_1**	**X_2**
With Constant	**t-Statistic**	-3.9101	-2.0612	-1.7951	-1.0843
	Prob.	0.1027	0.2542	0.3776	0.7126
	Morale level	n_0	n_0	n_0	n_0
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-3.7616	-2.2465	-2.2857	-2.2331
	Prob.	0.2361	0.4526	0.4331	0.4658
	Morale level	n_0	n_0	n_0	n_0
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	-2.0749	-0.0371	0.2735	0.6635
	Prob.	0.4185	0.6687	0.7671	0.8511
	Morale level	n_0	n_0	n_0	n_0
UNIT ROOT TEST TABLE (PP), At First Difference					
	Variables	**$d(Y_1)$**	**$d(Y_2)$**	**$d(X_1)$**	**$d(X_2)$**
With Constant	**t-Statistic**	-3.8634	-4.2625	-3.0727	-4.1634
	Prob.	0.0041	0.0022	0.0342	0.0017
	Morale level	***	***	**	***
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-3.6059	-4.2141	-3.0253	-4.1634
	Prob.	0.0348	0.0069	0.1347	0.0079
	Morale level	**	***	n_0	***
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	-3.8180	-4.3021	-2.9671	-4.0671
	Prob.	0.000	0.000	0.0041	0.000
	Morale level	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يتبين من الجدول (4) نتائج اختبار سكون متغيرات البحث، أذ نلاحظ أن جميع متغيرات البحث غير مستقرة عن المستوى الاصلي، أما عند اخذ الفرق الأول لنفس المتغيرات نلاحظ أن المتغيرات قد استقرت وعند مستويات معنوية مختلفة (1%,5%,10%)، بالنسبة فيلبس بيرون، فالنتائج تعكس أهمية التحقق من استقرارية البيانات عند إجراء التحليل الاقتصادي، حيث أن استخدام بيانات غير مستقرة قد يؤدي إلى نتائج مضللة.

تقدير انموذج البطالة:

1. التقدير الاولي للنموذج

يوضح الجدول (5) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (5): نتائج تقدير نموذج ARDL الأولي

R^2	0.9731	**F-statistic**	1347.276
Adjusted R^2	0.9811	**Durbin-Watson stat**	1.8642
Prob(F-statistic)		0.000000	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن النموذج المقدر يتمتع بمعنوية وجودة عالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (**R^2 = 0.97**)، مما يعكس قوة تفسيرية كبيرة للمتغيرات المستقلة. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (**x_1, x_2**) تفسر حوالي 97% من التغيرات في المتغير التابع، بينما تمثل النسبة المتبقية (3%) تأثير متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج. أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ (**R^2 = 0.9845**)، وهو أقل من قيمة (**DW = 1.96**)، مما يدل على عدم وجود انحدار زائف بين متغيرات البحث. وبناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على النموذج لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بشكل آمن.

2. نتائج اختبار منهجية التكامل المشترك (Bound Test)

يوضح الجدول (6) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (6): نتائج اختبار الحدود لأنموذج (ARDL)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	175675.	10%	2.3	3.08
k	2	5%	2.66	3.48
		2.5%	2.79	3.88
		1%	3.31	4.36

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يبين جدول (6) بأن قيمة إحصائية f قد بلغت (17. 5675) وهي أكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستويات معنوية 10%، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغير التابع والمتغيرات المستقلة، بهذا نقوم بتقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ.

3. نتائج تقدير استجابة معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

يوضح الجدول (7) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (7): نتائج تقدير استجابة معلمات الأجلين القصير والطويل

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(X_1)	-0.29647	0.25437	16.60166	0.0035

D(X_2)	-0.06712	0.04754	-15.42926	0.0145
CointEq(-1)	-0.08781	0.06357	-22.71575	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X_1	0.4557-	1.45461	0.377615-	0.01431
X_2	0.3436-	2.12752	0.050517-	0.04822
C	0.1487-	1.477931	0.581431-	0.00636

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يظهر الجدول (7) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) بلغت (-0.08781) عند مستوى معنوية أقل من 5%، مما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وفي الأجل القصير، توجد علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والبطالة عند مستوى معنوية أقل من 5%، وكذلك علاقة عكسية بين النفقات العامة والبطالة عند نفس المستوى، أما في الأجل الطويل، فقد استمرت العلاقة العكسية بين كل من الإيرادات العامة والبطالة، والنفقات العامة والبطالة، وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة ومعدل البطالة، وعلاقة عكسية مماثلة بين النفقات العامة ومعدل البطالة، وهذه النتائج تدعم الطرح النظري وتؤكد دوره في تفسير السلوك الاقتصادي.

4. اختبارات جودة النموذج المُقدّر

تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

أ. اختبار ثبات تجانس التباين ARCH

يوضح الجدول (8) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (8): نتائج اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.76822	Prob. F(39,23)	0.9942
Obs*R^2	21.6528	Prob. Chi-Square(39)	0.7384

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يتبين في الجدول (8) أن القيمة(Prob) الاحتمالية لمربع كاي قد بلغت (0.9942) وهذا يفسر قبولنا للفرضية العدمية القائلة بأن أخطاء النموذج ثابتة التباين وأن لا وجود لمشكلة في نموذج البحث، ورفضنا لفرضية البديلة التي تؤكد على أن أخطاء النموذج غير متجانسة التباين، وذلك لكونها تفوق مستوى معنوية (5%).

ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

يوضح الجدول (9) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (9): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.3351	**Prob. F (2,16)**	0.8421
Obs*R^2	0.1536	**Prob. Chi^2 (2)**	0.7364

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

تشير قيمة مربع كاي الاحتمالية والبالغة (0.8421) على قبولنا للفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي في النموذج، ورفض فرضية بديلة التي تؤكد على أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وذلك لكونها أكبر من مستوى معنوية (5%).

تقدير انموذج الفقر

1. التقدير الاولي للنموذج

يوضح الجدول (10) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (10): نتائج تقدير نموذج ARDL الأولي

R^2	**0.9743**	**F-statistic**	**1059.422**
Adjusted R^2	**0.99654**	**D.W. stat**	**3.643**
Prob(F-statistic)		**0.000**	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

أظهرت نتائج الجدول (10) أن النموذج المقدر يتمتع بمعنوية وجودة عالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.97$)، مما يشير إلى قوة تفسيرية كبيرة للمتغيرات المستقلة. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (x_1, x_2) تفسر حوالي 97% من التغيرات في المتغير التابع، بينما تمثل النسبة المتبقية (3%) تأثير متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج. أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ ($R^2 = 0.99654$)، وهو أقل من قيمة ($DW = 3.643$)، مما يشير إلى عدم وجود انحدار زائف بين متغيرات البحث. بناءً على ذلك، يمكن استخدام النموذج لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بشكل موثوق.

2. نتائج اختبار منهجية التكامل المشترك (Bound Test)

يوضح الجدول (11) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (11): نتائج اختبار الحدود لأنموذج (ARDL)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.57331	10%	2.2	3.08
k	2	5%	2.49	3.51
		2.5%	2.79	3.88
		1%	3.31	4.42

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يبين الجدول (11) بأن قيمة إحصائية f قد بلغت (8.57331) وهي أكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستويات معنوية 10%، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغير التابع و المتغيرات المستقلة، وهذا يعني إنَ نقوم بتقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ.

3. نتائج تقدير استجابة معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

جاءت النتائج كمت مبينة في الجدول الاتي.

الجدول (12): نتائج تقدير استجابة معلمات الأجلين القصير والطويل

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
$D(X_1)$	-0.51558	0.074128	4.27542	0.0001
$D(X_2)$	-4.28692	1.229556	-2.675638	0.0221
CointEq(-1)	-0.47387	0.051794	-5.798125	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**

X_1	0.065468	0.024721	2.835653	0.0068
X_2	-0.054828	0.028698	-1.817927	0.0762
C	7.965882	2.937941	2.716982	0.0089

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يوضح الجدول (12) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) بلغت (-0.47387) عند مستوى معنوية أقل من 5%، مما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. في الأجل القصير، تبين وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والفقر عند مستوى معنوية أقل من 5%، وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة ومعدل الفقر، كذلك، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة والفقر في الأجل القصير عند نفس مستوى المعنوية. أما في الأجل الطويل، فقد ظهرت علاقة طردية بين الإيرادات العامة والفقر عند مستوى معنوية أقل من 5%، وهو ما يتعارض مع الفرضية الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والفقر. ومع ذلك، استمرت العلاقة العكسية بين النفقات العامة والفقر في الأجل الطويل، مما يتسق مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية.

4. اختبارات جودة النموذج المُقدّر

تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

أ. اختبار ثبات تجانس التباين ARCH

يوضح الجدول (13) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (13): نتائج أختبار ثبات تجانس التباين (ARCH Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	11.4471	Prob. F(29,23)	0.8156
Obs*R^2	12.7836	Prob. Chi^2 (29)	0.7336

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يوضح الجدول (13) أن قيمة الاحتمالية (Prob) لمربع كاي بلغت (0.8156)، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفيد بأن أخطاء النموذج تتميز بتجانس التباين، وعدم وجود مشكلة في التباين ضمن النموذج المستخدم. وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود عدم تجانس في تباين الأخطاء، وذلك لأن القيمة الاحتمالية تتجاوز مستوى المعنوية البالغ 5%.

ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

يوضح الجدول (14) مخرجات الاختبار كالآتي.

الجدول (14): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.7034	Prob. F (2,26)	0.2268
Obs*R^2	1.6371	Prob. Chi^2 (2)	0.2587

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

تشير القيمة الاحتمالية لمربع كاي، والتي بلغت (0.2587)، إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي في النموذج. في المقابل، تم رفض الفرضية

البديلة التي تفترض وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في الأخطاء، وذلك لأن القيمة الاحتمالية تجاوزت مستوى المعنوية المحدد بـ 5%.

الاستنتاجات:

1. هناك تأثير ايجابي لأدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة) على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وهذا ما يثبت فرضية البحث.
2. تفاقم ظاهرة الإدمان في العراق نتيجة الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، مما أدى إلى تزايد الجرائم، انهيار العلاقات الاجتماعية، وتعميق أزمات الفساد والفقر، ضعف القوانين وعدم تفعيلها أسهم في تسهيل تهريب وترويج المخدرات، مما زاد من التجارة غير الشرعية في ظل انفتاح اقتصادي ضعيف الرقابة.
3. ساهمت معدلات البطالة المرتفعة وتدهور الاقتصاد العراقي، بما في ذلك انخفاض معدلات الاستثمار والإنتاج، في تعميق الفقر وزيادة انخراط الأفراد، خصوصًا الشباب، في تجارة المخدرات أو تعاطيها كوسيلة للهروب من الواقع، مما أدى إلى انتشار الأنشطة غير القانونية وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.
4. أن الإيرادات العامة للموازنة يساهم بها القطاع النفطي بنسبة تتجاوز 90%، حيث أن هذا يجعل الاقتصاد العراقي ريعي مما يجعله عرض للتقلبات الخارجية في اسعار النفط وهذا ينعكس على الموازنة العامة.
5. هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والبطالة وبين النفقات العامة والبطالة وهذا ينطبق مع المنطق الاقتصادي، وكانت هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة والفقر، وهذه العلاقة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وكانت العلاقة بين الإيرادات العامة والفقر فكانت عكسية في الاجل القصير، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وطردية في الاجل الطويل وهو مخالف للنظرية الاقتصادية.

التوصيات:

1. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقليل الفقر، وهو عامل رئيسي في مكافحة انتشار المخدرات، وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لتقليل الاعتماد على الأنشطة غير القانونية، ومكافحة الفساد الإداري، وضمان توزيع عادل للثروات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
2. إن هيمنة عائدات النفط على إجمالي الإيرادات العامة للبلاد تتطلب من الدولة تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل دور الضرائب والرسوم الجمركية بشكل مباشر أو غير مباشر ودعم القطاعات الإنتاجية الأخرى للقطاع الخاص لزيادة الإيرادات مما سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، بما يؤدي إلى خفض العجز المالي في الموازنة العامة، وزيادة الفوائض المالية واستغلالها بالشكل الأمثل لتحقيق مزيد من الاستقرار والنمو الاقتصادي في كافة القطاعات.
3. لتحقيق فعالية السياسة المالية، لا بد من تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة، ومن الشروط الضرورية لتحقيق هذه السياسة وجود موازنة طويلة المدى.
4. تطوير استراتيجية شاملة لمكافحة الفوضى الاجتماعية والجريمة المرتبطة بالمخدرات، وتحسين الظروف المعيشية والتعليمية لتقليل الضغط النفسي والاجتماعي الذي يدفع الأفراد نحو المخدرات، وتوفير برامج توعوية تستهدف تعزيز العلاقات الأسرية،
5. إنشاء صناديق سيادية في الاقتصاد العراقي بهدف استثمار الفوائض المالية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يساهم في مواجهة الأزمات الاقتصادية الحالية والاستعداد لفترة ما بعد النفط، كما أن استقرار الاقتصاد سيسهم في

مكافحة الآثار السلبية للمخدرات التي تؤثر على الموارد البشرية والاقتصادية، مما يعزز النمو المستدام ويقلل من تأثير المخدرات على المجتمع.

المراجع:

1 Adib, Abdel Salam (2002), Dimensions of Sustainable Development, Annual Meeting of the Syndicate of Agricultural Engineers of the Moroccan Federation, Morocco.
2 Al-Amiri, Saud Jayed and Al-Helu, Aqeel Hamid (2020), A Contemporary Introduction to Public Finance, Second Edition, Baghdad, Iraq.
3 Al-Arbawi, Nabaa Kadhim Hadi (2022), Public Expenditure between the Necessities of Social Expenditure and Some Requirements of Sustainable Development: Iraq as a Case Study for the Period (2004-2019), Unpublished Doctoral Thesis, Al-Qadisiyah University, Iraq.
4 Alavuotunki, Kaisa&Sandström, Susanna (2019), General budget support as an aid instrument—impact on economic growth, Review of Development Economics, 23(1), https://doi.org/10.1111/rode.12535.
5 AlDabbagh, K. (2015). Iraq: The humanitarian crisis and the impact of conflict on the social fabric. Journal of Middle Eastern Studies, 22(4), 325-340.
6 Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
7 AlRubaye, M. (2021). Political instability and crime rates in Iraq: An overview of contemporary issues. International Journal of Political Science, 17(2), 123-140.
8 Al-Zubaidi, Saadoun Rashid Khudair (2013), Analysis of the mutual impact between government and social spending and economic growth in Iraq for the period (1980-2012), unpublished master's thesis, University of Karbala, Iraq.
9 Awad, Fathi Ahmed (2013), The Economics of Public Finance, first edition, Al-Radwan Publishing House, Jordan, Amman.
10 Awad, Muhammad Suleiman and Al-Qaisi, Buthaina Arif (2023), The impact of social responsibility costs on the financial performance of Jordanian banks, Jordanian Journal of Business Administration, 19 (1.(
11 Eysenck, S. B., & Eysenck, H. J. (2018). Personality and addiction. In The Psychopathology of Drug Addiction (pp. 221-235). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-76387-2_16.

12 Ginette,Trembay (2006), Economie Globale. chemelière éducation,2 édition, Montreal.
13 Hamad, Muhaif Jassim, (2021), The impact of the general budget on sustainable human development in Iraq for the period (2004-2019), using the autoregressive distributed lag (ARDL) model, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Tikrit University, Volume (17), Issue (54), Iraq.
14 International Monetary Fund (IMF). (2021). Iraq: The economic impact of instability and reform needs. IMF Country Report No. 21/123.
15 Irvine, Doug Curtis and Ian (2014), Macroeconomics Theory, Models and Policy, Canada.
16 Jany-Catrice, Florence (2022), A political economy of social impact measurement, Annals of Public and Cooperative Economics, 93(2), https://doi.org/10.1111/apce.12351.
17 JEREMY S. BROOKS (2010), Economic and Social Dimensions of Environmental Behavior: Balancing Conservation and Development in Bhutan, Society for Conservation Biology, 24(6), https://doi.org/10.1111/j.1523-1739.2010.01512.
18 Ksir, C., & Hart, C. L. (2022). Drugs, society, and human behavior (17th ed.). McGraw-Hill Education.
19 Lahilah, Al-Tayeb & Jassas, Muhammad (2010), Poverty, Definition and Measurement Attempts, Journal of Economic and Administrative Research, Faculty of Economic Sciences, Issue (7), University of Biskra, Algeria.
20 Maréchal, Loïc (2021), Do economic variables forecast commodity futures volatility?, Journal of Futures Markets, 41(11), https://doi.org/10.1002/fut.22250.
21 McConnell, Campbell R (1984), "Economics:Principles, Problems And Policies".9th ed. New York: McGraw-Hill Book Company.
22 Nasser, Abeer Ali (2019), The role of fiscal policy tools in reducing the state's general budget deficit according to the conditions of the International Monetary Fund, applied research in the Iraqi Ministry of Finance, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 14, Issue 48, Baghdad, Iraq.
23 Rashwan, Ahmed Hussein Abdel Hamid (2015), Youth and Unemployment Crises, University Education House, Alexandria, Egypt.
24 Rehm, J., & Shield, K. D. (2019). Global burden of disease and the impact of illicit drug use. The Lancet Psychiatry, 6(10), 806-817. https://doi.org/10.1016/S2215-0366(19)30353-9.

25 SinghaRoy, D.K. (2003), Social Development and the Empowerment of the Marginalised Groups: Perspectives and Strategies. Sage Publication: New Delhi.
26 Soler, J. F., & Malvaso, A. (2019). Personality traits and their relationship with drug addiction: A review of the literature. Journal of Substance Use, 24(5), 487-492. https://doi.org/10.1080/14659891.2019.1616342.
27 Vohs, K. D., & Baumeister, R. F. (2016). Self-regulation and addiction. In Handbook of Self-Regulation: Research, Theory, and Applications (pp. 635-650). Guilford Press.
28 Winters, K. C., & Lee, C. (2017). Family influences on adolescent substance use. Journal of Drug Issues, 47(3), 303-318. https://doi.org/10.1177/0022042617701735.
29 World Health Organization, Substance use disorders. World Health Organization. Retrieved January 17, 2025, from https://www.who.int/health-topics/substance-use.